Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The 1st International Conference on Sciences and Arts (ICMSA 2017)
المؤتمر الدولي الاول للعلوم والاداب
3 مايو 2017 - اربيل – العراق
http://sriweb.org/erbil/

دور النفط في رسم الإستراتيجية الأمريكية، واليه التعامل مع القطاع النفطي في العراق بعد احتلاله

د. أرشد مزاحم مجبل
ستاذ الدبلوماسية والعلاقات الدولية المساعد
كلية القانون والعلوم السياسية
الجامعة العراقية

الملخص:

إن مركزية النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ليس مجرد تكهنات، فليس علينا سوى قراءة كل وثيقة إستراتيجية صدرت عن واشنطن على مر العقود الماضية، وكلها تؤكد وتشدد على النفط، بصفته العامل الرئيس الكامن وراء أهمية المنطقة. ويرتبط نفط دول الخليج بالسياسة ويخضع لعدة إعتبارات إستراتيجية، ربما أكثر من النفط في أي موقع آخر في العالم. ويرجع هذا لغزارة احتياطياته واتساع استعمالاته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، يجسد كل دلالات ومعاني القوة بما فيها النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على أحداث التحولات في سلوك الدول.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

أولاً: النفط في الإستراتيجية الأمريكية.

تنبع أهمية النفط الإستراتيجية من حقيقتين: الأولى، كونه مصدراً أساسياً للطاقة، والثانية لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات المختلفة [1].

كما يرتبط النفط ارتباطاً وثيقاً بمخططات السياسية الدولية، لذلك لا تخلو علاقات الدول السياسية والاقتصادية من تركيز على السلوك السياسي في مجال الحصول عليه، وتأمين وصوله[2].

كما استعمل النفط سلاحاً سياسياً لمرات عدة، فلقد حدث ذلك إثر اندلاع حرب تشرين الأول – أكتوبر عام 1973م، بقرار من الدول العربية، واستعمل في العقوبات الاقتصادية الأممية على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الآن باستعمال هذا السلاح ضد روسيا وإيران، وقبله كان ضد ليبيا.

لذلك كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية تأمين مصادر الطاقة والتحكم فيها من ثلاثة أوجه هي:

- ضمان الحصول على النفط بكميات وأسعار اقتصادية مناسبة.
- التحكم باستهلاك الدول الكبرى من النفط[3].
- السيطرة على القرار السياسي للدول المنتجة[4].

وهكذا يمكن القول إن النفط والسياسة صنوان لا ينفصلان طالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة في العالم. فللسياسة تأثير في النفط وللنفط دور كبير في صنع القرار السياسي[5].

---

(1) فالنفط مصدراً للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة المصادر ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية تتمثل في درجة الإحتراق العالي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استعماله وأمنه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض نفقات إنتاجه، فضلاً عن الإرباح الهائلة التي يدرها على الدول المنتجة والشركات العاملة.

(2) د. محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، الموصل، 1986، ص 11.

(3) أن النفط في الواقع يمثل تركيبة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، ولا يستطيع أحد أن يبخس الأهمية الاقتصادية التي تعد هائلة في مجال صناعة النفط. وتعد شركات النفط الأمريكية الآن أكثر ازدهاراً من أي وقت مضى، مع الموجة الجديدة من ارتفاع أسعار النفط. ومن ناحية أخرى هناك أيضا أهمية كبرى للسيطرة على النفط، فهو يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة حاسمة على شركائها ومنافسيها المحتملين. للمزيد انظر: نعوم تشومسكي و جلبير الأشقر، الدول المارقة.. حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة: محمد علي متي، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2003، ص98.

(4) بالرغم من المنافسة القوية بين الدول الكبرى ما تزال الولايات المحتدة الأمريكية هي القوة الاقتصادية العظمى مقارنة بأوربا واليابان.

(5) استطاعت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض سيطرتها على أهم مصادر الطاقة المهمة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي والمتمثلة بالنفط من خلال السيطرة على منطقة الخليج العربي واحتلال العراق.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وبناءاً على ما تقدم ركزت الإستراتيجية الأمريكية على المتغير النفطي وتعارض إي خفض في حجم الإنتاج النفطي، لأن هذا الخفض يؤثر على دينامية الاقتصاد الأمريكي ويؤدي إلى زيادة الأسعار التي من شأنها إن تقود إلى ركود الاقتصاد العالمي، وهذا الركود يؤثر سلباً على الإستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية [6].

لذلك تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها الكونية في الحصول على النفط من مصادر متعددة ويعزى ذلك إلى سببين هما:

- الخشية من حدوث انقطاع في احد مصادر التجهيز فتكون البدائل جاهزة للتعويض.
- ضمان استمرار نفوذها على أوسع رقعة من مناطق الإنتاج وكلاهما يدفعان ويبرران الانتشار العسكري الأمريكي في أو قرب مناطق الإنتاج تلك[7].

إما فيما يتعلق بمسالة نضوب النفط، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة وتقويم أوضاعها النفطية، وأدركت حاجتها الماسة إلى إمدادات خارجية، خاصة مع اقتراب نضوب نفط المكسيك وكندا.

عليه صاغت الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجيات التي تستطيع من خلالها تطويق مناطق الوفرة النفطية، وتلك التي تستطيع سد احتياجاتها، فكان إحتلال العراق والهيمنة على نفط دول الخليج هي الركيزة الأساس في إستراتيجيتها[8].

كما تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية مسالة الخزن في أراضيها أو أراضي الدول الصديقة، وإقامة المخزونات العائمة[9].

من ذلك يتضح إن قوة الولايات المحتدة الأمريكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكاناتها الاقتصادية والنفطية منها خصوصاً، والنفط أهم عوامل قوتها في حالة السيطرة والحكم به.

([6]) هنا رأى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر " أن خفض الإنتاج النفطي يعد تحدياً للأمن القومي الأمريكي"، حيث تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن كل مليون برميل من النفط ينقطع عن السوق، يؤدي إلى زيادة تتراوح بين (3–5) دولارات للبرميل الواحد، مما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين (0.3٪ – 0.5٪). للمزيد انظر: هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص196.

– كذلك: د. عبد علي المعموري ود. مالك دحام الجميلي، مصدر سابق، ص66.

([7]) استناداً إلى التنوع هذا تفرض الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها في الاستحواذ على محزونات النفط العالمية، وبذلك يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتنافسة، ويبنى على ذلك محاصرة النفوذ الأوربي والياباني والصين ومنعها من الوصول إلى هذه المناطق.

([8]) أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إن مسالة نضوب أبارها النفطية مسالة حتمية على المدى المنظور، لاسيما إن الكلف الاستثمارية في حقولها النفطية تميل إلى الارتفاع، وفي أحيان أخرى تنعدم جدواها الاقتصادية.

([9]) هي ناقلات نفطية عملاقة تجوب المحيطات محملة بملاين الأطنان من النفط الخام تحبساً لأي طارئ. وتجدر الإشارة إلى إن هذه السياسة تسهم في اضطراب السوق النفطية وإمكانية التحكم في الأسعار صعوداً ونزولاً عبر التصرف بهذا المخزون.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

إذ يوفر النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من (40%) من إجمالي إمدادات الطاقة، وهو بذلك أكثر من أي مصدر آخر، إذ يزود الطاقة كل من الغاز الطبيعي والفحم بـ (23%)، الطاقة الذرية (8%)، وكل المصادر الأخرى (6%)[10].

كما تدرك الولايات المتحدة إن النفط يمثل مصدر الطاقة الأرخص والأيسر، وان إنتاج مصادر بديلة ما زال في إطار البحث، وانه لن يتقدم إلا إذا تضائل الاحتياطي النفطي العالمي وارتفعت أسعاره قياسا إلى ما يمكن إنتاجه من مصدر بديل. ولذلك فعلى الرغم مما يقال عن طاقات بديلة للنفط كالغاز، أو الطاقة النووية، أو غيرها، سيبقى النفط إلى أمد غير منظور ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العالمي وتطوره، وسيظل النفط الوقود الرئيس في العالم لحقبة متأخرة من القرن الحادي والعشرين لما يتحلى به من خصائص اقتصادية وفنية وسلامة استخدام وعائدات وإرباح تجارية ضخمة.

إن استمرار الاعتماد العالمي على النفط، يمثل سلعة اقتصادية عالية القيمة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تضطلع شركاتها النفطية الكبرى بالدور الكبير في إنتاج النفط عالمياً، فضلاً عن البواخر العملاقة التي تملكها واسطة للنقل والمصافي الكبيرة العائدة لها، وأبراج الحفر والتقنيات المتقدمة شبه الاحتكارية، مما وفر لها إرباحاً طائلة، فضلاً عن أن التعامل بالنفط يجري بالدولار بصورة رئيسة مما يعني حركة مستمرة بزخم عال للإقتصاد والمال الأمريكي.

وعندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب غطاءاً للدولار، فقد أصبح النفط تدريجياً، البديل الذي يدعم سعر صرف العملة الأمريكية، إذ إن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق النفط العالمي، وهكذا أصبح الدولار النفطي هو الإحتياط النقدي العالمي[11]. وازدادت قيمة هذا الدولار النفطي مع الزيادة الهائلة في الطلب على النفط عالميا والتي قاربت الـ (90) مليون برميل يومياً.

ومع افتراض العثور على بديل للنفط، فان ذلك سيخلق مشكلات كبرى لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، فضلاً عن الحاجة لإعداد بنية تحتية جديدة تتناسب والتغييرات المؤسسية المطلوبة للتوافق مع البديل الجديد.

([10]) ينهض النفط بكثير من الوظائف: تزويد الصناعة بالطاقة، وتدفئة البيوت والمدارس، وتوفير المادة الخام للدائن وعدد كبير من المنتجات الأخرى. ويتمثل دوره الأساسي في النقل، فهو يتكفل اليوم بـ (98٪) من إجمالي الوقود المستخدم من الأساطيل الضخمة للسيارات والشاحنات والحافلات والطائرات والقطارات والبواخر والسفن والزوارق. ويعتقد معظم المحللين، إن النفط سيبقى مصدر الطاقة الأساس في الولايات المتحدة لسنوات قادمة كثيرة. ويعود سبب هذا إلى إن المصادر الأخرى للطاقة أما نادرة جداً (غاز طبيعي، قدرة مائية)، أو مكلفة جداً (رياح، شمس)، أو ضارة جداً في توليد منتجات ثانوية (ثاني اوكسيد الكربون في حالة الفحم، نفايات مشعة في حالة الطاقة النووية). للمزيد انظر: وزارة الطاقة الأمريكية –إدارة معلومات الطاقة– الدليل السنوي للطاقة–واشنطن دي–سي، 2008.

([11]) عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 34.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وعليه فان التصورات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية لسوق النفط العالمية تؤكد على أن الاستهلاك العالمي سيرتفع من (89.7) مليون برميل يومياً عام 2010م، الى (118.8) مليون برميل يومياً سنة 2025م، وهذه الإحصاءات مهمة للإدارة الأمريكية لوضع خطط مستقبلية لمواجهة الأزمات والاستعداد للمراحل القادمة[12].

وترتيباً على ما سبق وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متعددة وكثفت جهودها في مناطق مختلفة من العالم، بدءاً من منطقة الخليج العربي والعراق ودول بحر قزوين وإيران لتحقيق جزء من أهدافها المتمثلة في استمرار تدفق النفط إليها بكميات توازي حاجتها[13]، وممارسة الضغط على الإطراف الدولية الواعدة والمنافسة لها عبر التحكم بالإمدادات النفطية للعالم الغربي وتحكما بالسوق النفطية، مع التأكيد على أهمية الترابط بين الجانبين الأمني والاقتصادي[14].

ثانياً: النفط وحرب احتلال العراق.

يشكل النفط الركيزة الأساس في صياغة الإستراتيجية الأمريكية، لاسيما أنها تستهلك نحو (25%) من إجمالي الاستهلاك العالمي، وبذلك يكون نمط استهلاك النفط في الولايات المحتدة الأمريكية أهم أسباب لازمة النفط[15].

حيث يعتقد المخططون السياسيون الأمريكيون بأن الموقع الجغرافي لحقول النفط كان وليد حادثة جيولوجية طارئة، لاسيما نفط الشرق الأوسط، وبأن من حق الولايات المتحدة الأمريكية التحرك لتصحيح هذا الوضع. وبالنسبة لهؤلاء، فأن تكنولوجيا النفط الحديثة هي اختراع أمريكي في المقام الأول، وبأن جيولوجي النفط الأمريكيين والتكنولوجيا والأموال والشركات الأمريكية هي التي حددت وجود النفط، وعملت

---

(12) وكالة الطاقة الدولية، أفاق الطاقة العالمي 2007، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد 123، 2007، ص207.

(13) أن الشعب الأمريكي يمثل (6,3٪) من سكان العالم، لكن يستهلك (60٪) من نفط هذا العالـــــــــــــم. للمزيد أنظر: د. أرشد مزاحم مجبل، التنافس الدولي على دول بحر قزوين، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2016، العدد صفر، ص330.

(14) هنا ربطت الإدارة الأمريكية النفط بالمجال الأمني عبر تقوية الاقتصاد والتأكيد على تنوع مصادره، القومي، إذ أعلن بوش الابن عام 2002م، قائلاً " إن التنوع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، لأن اعتمادنا على مصدر واحد للطاقة يجعلنا نتعرض إلى انتكاسات وابتزاز". للمزيد انظر: فيان هادية عبد كاظم، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه النفط والدول المنتجة، مجلة أبحاث عراقية، محل النشر بلا، العدد 2، 2007، ص39.

(15) خاصة وان الإستراتيجية الأمريكية هي إستراتيجية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تمتد إلى المناطق الحيوية في العالم التي تمتلك ثروات ومزايا مهمة. والنفط في مقدمة هذه الثروات للمزيد أنظر: بسمه ماجد حمزة،إستراتيجيات التنافس الدولي على مصادر الطاقة(النفط والغاز انموذجاً)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص137.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

على استخراجه من باطن الأرض، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأكثر حاجة له[16]. لذا سعت الإدارة الأمريكية إلى العمل على رسم خارطة نفطية جديدة.

هكذا يمكن القول إن قرار غزو العراق واحتلاله سنة 2003، يعود إلى النفط، إذ شكل أهم العوامل تأثيراً وحسماً في اتخاذ قرار الحرب. وذلك من خلال الأتي:

1)الدور السياسي للنفط.

أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تسعى لفرض سياسة الهيمنة، تدرك جيداً إن السيطرة على الموارد الأولية والتي يقع النفط في مقدمتها بات أمراً لا مفر منه على ضوء المزايا والأدوار التي يتمتع بها.

وكما ذكرنا سالفاً ، سيطر النفط في القرن المنصرم والحالي على استراتيجيات جميع الذين يحلمون بالقوة. فهو ليس مصدراً للطاقة فحسب، بل هو كذلك، ذو قيمة إستراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، إذ أنه محور النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل هو شرط أساس من شروط القوة والنفوذ. ويأتي في طليعة الدول التي تولي اهتماماً رئيساً للنفط، الدول الصناعية الكبرى التي يعد النفط مصدر قوتها، والدعامة الأساس لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي، لهذا لم تتوان عن خوض الحروب والصراعات الدائمة لأجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم[17].

2)عملة النفط.

([16]) انسجاماً مع ذلك، يقول هنري كيسنجر " أن النفط العربي يمكن أن يعد نفطا أمريكيا"، ويرى البعض من الساسة الأمريكان إن النفط العربي هو نفط أمريكي ولد في أرض عربية. للمزيد أنظر: عبد الحي يحيى زلوم، مصدر السابق، ص 81-82.

([17]) أن هذه السياسة والاهتمام بالنفط والنفط العراقي، ليس جديداً، فهو يعود إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وصراع الحلفاء على نفط العراق الذي انتهى بنجاح الولايات المتحدة الأمريكية بفوزها بحصة متساوية من نفط العراق، عن طريق فرضها لسياسة (الباب المفتوح) على حلفائها. وزاد هذا الاهتمام حيوية بعد الحرب العالمية الثانية، على ضوء تزايد استعمال النفط في مختلف مجالات الحياة العسكرية والمدنية، ومخاطر نضوب مصادره في الولايات المتحدة. للمزيد انظر: طالب حسين حافظ، دور النفط في إستراتيجية احتلال العراق عام 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014، 381.

- كذلك: أرشد مزاحم مجبل، تطور العلاقات العراقية الأمريكية، دار الكتاب الاكاديمي، عمان، 2012، ص 55.
- كذلك: أرشد مزاحم مجبل، موجز التاريخ السياسي للعراق المعاصر، ثائر العصامي للنشر، بغداد،2015 ، 187.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

أعلنت الحكومة العراقية في شهر تشرين الثاني – نوفمبر سنة 2000م، على خطوة في غاية الخطورة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبالاتفاق مع الحكومة الفرنسية على تسعير مبيعات النفط العراقية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، باليورو بدلاً من الدولار الذي تلتزم به منظمة أوبك منذ بداية سبعينيات القرن الماضي[18].

ومن المعروف إن الدولار يشكل عملة الاحتياطي النقدي العالمي، والذي يعد ركيزة النفوذ الأمريكي، وان أي تهديد محتمل له لحساب العملة الأوروبية من شأنه أن يجعل من أوروبا قوة مهيمنة في العالم. بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في الأسواق المالية الأمريكية[19].

لقد بدأ القرار العراقي لأول وهلة غير مفهوم، وفسر على انه خطوة تحد سياسية لا أكثر. ولكن أتضح فيما بعد، التداعيات الخطيرة لذلك القرار على الاقتصاد الأمريكي، فقد استمر الدولار في هبوط واليورو في صعود. وفي سنة 2001م، خسر الدولار ربع قيمته أمام اليورو.

كما شجعت الخطوة العراقية بهذا الاتجاه، عدداً من الدول المتنافرة مع السياسة الأمريكية على تنويع سلة عملاتها. فأقدمت إيران على تحويل معظم احتياطياتها في البنك المركزي إلى اليورو، ولمحت إلى اعتماده لمبيعاتها النفطية كافة، وفي السابع من كانون الأول – ديسمبر سنة 2002م، تخلت كوريا الشمالية – الدولة الثالثة في محور الشر[20]. رسمياً عن الدولار وبدأت استعمال اليورو في التجارة الدولية[21].

وهكذا بدأ التفكير أيضاً في فنزويلا بالانتقال إلى اليورو لمبيعات النفط. وهذا ما دعا منظمة أوبك في اجتماعها في اسبانيا، في 14 نيسان – ابريل سنة 2002م، لتعرب عن اهتمامها في التخلي عن الدولار لمصلحة اليورو[22].

عليه جاء قرار الحرب على العراق من اجل عدة دوافع هي[23]:

([18]) اعتمدت منظمة الأوبك في سبعينيات القرن المنصرم على إعتماد الدولار الأمريكي العملة الوحيدة في التبادل النفطي، وجاء هذا بناءاً على مقترح تقدمت به السعودية وإيران.

([19]) ولو فرضنا إن نصيب أوبك بما تنتجه حاليا بما يقارب (30) مليون برميل في اليوم، وبسعر (100) دولار للبرميل، فذلك يعني أن نفط أوبك سيتيح فرصة لمطابع الدولار الأمريكية أن تطبع (3) ثلاثة مليارات دولار يومياً ما دام الدولار هو العملة الوحيدة للمتاجرة بالنفط. إن مجرد السماح بتحويل تسعير النفط من الدولار إلى عملات أخرى سيكون كارثة حقيقية على الاقتصاد الأمريكي والهيمنة الأمريكية.

([20]) هكذا اكتسبت السياسة الأمريكية مع بداية سنة 2002م، تجاه العراق طابعاً عدائياً متزايداً، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد)، الذي ألقاه الرئيس الأمريكي " بوش الابن "، الذي تحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مقدمة الدول كان العراق وإيران، بالإضافة إلى كوريا الشمالية. وهي الدول التي أطلق عليها فيما بعد أسم دول " محور الشر ". للمزيد انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003، ص29.

([21]) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، 385.

([22]) المصدر السابق، ص385.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

- إرجاع العراق إلى استعمال الدولار الأمريكي في معاملاته النفطية.
- توجيه ضربة لأوربا وعملتها الموحدة.
- إرسال إنذار صريح إلى المنتجين الآخرين بأنهم سيلاقون المصير نفسه، إذا تخلوا عن التعامل بالدولار.

3)الاتجاه نحو التغيير.

من المعروف إن أكثر الاحتياطيات النفطية المؤكدة المربحة، والحقول العملاقة، والعملاقة جداً، المتبقية في العالم، المطوّر منها وغير المطوّر، تقع كلها في منطقة الخليج العربي والعراق جزء منه. كما أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية فيها تعادل جزءاً يسير مما هي عليه في المناطق الشائخة (التي في طريقها للنضوب).

وفي ظل هذه الحقائق، بدأ النظام السابق في العراق يمنح بعضاً من أصفى مناجم النفط العملاقة لشركات نفط غير أمريكية، إذ إن الشركات الأمريكية كان محظور عليها تماما العمل في العراق لأسباب سياسية وبسبب العقوبات الاقتصادية [24].

أن هذه الخطوة، كانت من بين أسباب اختيار العراق هدفا للآلة العسكرية الأمريكية، إذ أن النظام السابق بخطواته تلك، وضع الاحتياطيات النفطية العراقية الهائلة، بعيداً عن متناول الشركات الأمريكية، مما أظهر تحدياً فاضحاً لمحاولات واشنطن احتواء سياساته والسيطرة عليها. ومن البديهي إن إلغاء تلك العقود سيفتح المجال لعمل الشركات الأمريكية والبريطانية في العراق. لذلك عملت الإدارة الأمريكية على تغيير تلك العقود[25].

4)إضعاف أوبك.

([23]) المصدر السابق، ص386.

([24]) أبرمت الحكومة العراقية العديد من العقود ابتداءً منذ سنة 1997م، وفق المشاركة بالإنتاج، لاستغلال حقول نفطية مكتشفة احتياطياتها في سنين سابقة وهذه هي: أ)عقد حقل القرنة/2 (المرحلة الثانية) مع شركة لوك اويل وشركة زاروبيج وشركة ماشين امبورت الروسية. ب)عقد حقل مجنون مع شركات فرنسية. ج)عقد حقل ابن عمر مع شركات فرنسية. د)عقد حقل الأحدب مع شركات صينية. ع)عقد حقل الناصرية مع شركة ENI/AGIP الايطالية و RESPOL الاسبانية.غ)عقد حقل الحلفاية مع اتحاد شركات كورية وصينية واسترالية. و)عقد حقل شرقي بغداد مع شركات نمساوية ويابانية وصينية. ي)عقد حقل الطوبا مع اتحاد شركات هندية وجزائرية واندونيسية. للمزيد انظر: د. علي الاسدي، ملاحظات حول قانون النفط والغاز، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، 2007، العدد، بلا 322، ص 29.

([25]) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، 388.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

يهدف المحافظون الجدد أيضاً إلى زعزعة منظمة أوبك أو القضاء عليها. لقد كانت وجهة النظر هذه مخفية إثناء الحرب الباردة نظراً لأن أعضاء قياديين في أوبك كانوا حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية في المساعي لإعاقة تقدم نفوذ الاتحاد السوفيتي لاسيما في الشرق الأوسط[26].

إن إضعاف منظمة أوبك يقع في مقدمة الأهداف الأساسية للحرب المتعلقة بالنفط، وكما هو نتيجة للخصخصة أيضاً، فهو هدف ونتيجة في الوقت نفسه.

ومن المعروف أن العراق كان أحد الأقطار الخمسة المؤسسة لمنظمة أوبك، وقد عقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة في بغداد سنة 1960م، ولعبت المنظمة منذ ذلك التاريخ دوراً أساسياً باعتماد سياسة تهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب، مع الحفاظ على أسعار معقولة للنفط.

وكان من أخطر قرارات المنظمة، هو ما اتخذته في طهران في أواخر سنة 1973م، بزيادة الأسعار أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل شهرين فقط، مما أدى إلى ردود فعل كبيرة في العالم. وحينها تولت أقطار الأوبك السيطرة التامة على تسعير نفطها، وتمتعت بالهيمنة على تجارة النفط. وهكذا أصبحت المنظمة في سنة 1975م، تسيطر على أكثر من (87%) من تجارة النفط الخام العالمية، وكانت حصتها من إنتاج النفط العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بمقدار (70%)[27].

وكما استطاعت المنظمة لأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية من انتزاع تسعير النفط من شركات النفط الاحتكارية، وأصبحت هي المتحكم فيه بشكل كبير. وقد ازدادت المنظمة قوة وتأثيرا في السياسة العالمية، لاسيما بعد عمليات التأميم التي طالت الدول المنتجة، وتأسيس شركات النفط الوطنية فيها. كما كانت المنظمة وراء قرارات رفع الأسعار لصالح الدول المنتجة، فيما عرف بالطفرات السعرية أو صدمات أسعار النفط، والتي حققت إيرادات مالية ضخمة لصالح تلك الدول[28].

عليه عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إضعاف أوبك، وتجلى ذلك في موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي في 21 حزيران – يـــونيو سنة 2005م، على مشروع قانون تحت مسمى (لا أوبك)، والذي بموجبه تمنح وزارة العدل الأمريكية، أو لجنة التجارة الاتحادية سلطة مقاضاة أوبك بتهمة التلاعب بالأسعار[29].

5)نفط قزويـــن وألاسكا.

([26]) ينظر المحافظون الجدد إلى منظمة أوبك، بأنها أبعد شئ من المؤسسة البريئة التي تستهدف تحقيق استقرار الأسعار، إذ ينظر إليها كمنظمة أدت هياكلها الأساسية إلى تسهيل تراكم رؤوس الأموال لإغراض خطرة، وإنها ساعدت على خلق دول عاجزة بدلاً من توجيه رأس المال نحو استثمارات منتجة لتعزز رخاء المجتمعات الناجحة.

([27]) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، 395.

([28]) د. فاضل الجلبي، النفط بين السياسات والأوهام: القصة الحقيقية للأوبك، ترجمة: عطا عبد الوهاب، ط/1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2013، ص 259.

([29]) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص345.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

يعزو البعض أن السبب في الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش الابن في اتخاذ قرار الحرب، على الرغم من معارضة أكثر دول العالم له، إلى ما أطلق عليه الخبراء اسم "الذروة النفطية"، ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، إذ انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطيات نفطية هائلة تعوضها عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً[30].

وفي ظل تراجع آخر للإنتاج النفطي في ألاسكا والمحيطات، فان الإدارة الأمريكية "رأت في نفط العراق مصدراً متاحاً ورخيصاً[31].

ثالثاً: النفط في العراق بعد الاحتلال.

لم يؤثر شيء في أوضاع العراق مثلما اثر النفط، فمنذ اكتشافه، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى التحتية والقيم والمؤسسات تترى على البلاد[32]. وبات العراق مضمار تنافس بين قوى وتيارات، وحتى دول أملت من سيطرتها على النفط أن تضمن تخليد سلطتها وهيمنتها على البلاد.

فالنفط سلعة أولية تستخرج من باطن الأرض مرادفة منذ بدايات القرن العشرين للتطور الصناعي والنمو الاقتصادي في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ من الأهمية درجة، حتى أصبح محور السياسات الاقتصادية والإستراتيجية التي تبنى عليها مصالح ومناهج الدول الكبرى التجارية والمالية، وحتى علاقاتها الخارجية[33]. وكون العراق غنياً بالثروات الطبيعية، غدت هذه الثروات سر مشكلته.

([30]) عبد الحي يحيى زلوم، مصدر السابق، ص 31.

([31]) أنها خطة كيسنجر القديمة كما يرى السفير الأمريكي السابق لدى السعودية "جايمس أكينز" الذي خدم في عهد كيسنجر. ويضيف أكينز "اعتقدت أن الخطة ماتت، إلا أنها أعيدت إلى الحياة كما هو واضح، ويقول أكينز، إنه في إعقاب الصدمات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، تسربت للصحف الأمريكية أنباء عن وجود خطط أمريكية للاستيلاء على حقول النفط العربية. للمزيد انظر: وليام بولك، لكي نفهم العراق، ترجمة: حازم طالب مشتاق، ط/1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2006، ص 385.

– كذلك: طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص403.

([32]) يقع النفط في قلب السياسة العراقية، إذا ارتبطت نشأة العراق المعاصر بالنفط. وقد تداخلت تأثيرات النفط في السياسة العراقية دولياً وإقليمياً ومحلياً، لدرجة أضحت تلك السياسة واتجاهاتها خارجياً وداخلياً واقتصادياً واجتماعياً، انعكاساً لسياسات الدول الكبرى وأطماعها في نفط العراق. لقد أدى النفط إلى خلق حالة قلق مستمرة في السياسة العراقية، وأثر كثيراً في استقرار العراق وبنائه الدستوري ووحدته الوطنية، فالنفط هو الذي كتب تاريخ العراق السياسي المعاصر.

([33]) أصبح نفط العراق مطمعا للامبرياليين منذ الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح محوراً لصراع عنيف بين حكومات الدول الحليفة وشركات النفط الكبرى. وعلى الرغم من تأسيس شركة نفط العراق (البريطانية) وتوزيع حصصها بصورة متساوية بين الأربعة (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، هولندا) بنسبة 23,75٪ لكل منها و 5٪ لمستر كولبنكيان، إلا أن بريطانيا كانت هي المهيمنة على شؤون النفط في العراق. للمزيد انظر: طالب حسين حافظ، مصدر سابق، 443.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ويعد العراق من أوائل الدول التي تم اكتشاف النفط فيها وعلى أعماق سطحية منذ عشرينيات القرن المنصرم على يد الشركات البريطانية، كما انه من أوائل الدول المنتجة التي بدأت صناعة التكرير على أراضيها. إذ يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي إذ يعتبر النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية. وتأثر مدفوعاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى أن النفط سيبقى خلال القرن الحالي مؤثراً حقيقياً في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي[34]. أذن، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة.

فالعراق يمتلك كما هو معروف ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إذ يقدر بحوالي (115) مليار برميل من النفط وفق تقارير منظمة أوبك[35]، وهو ما يكفي (148) عاماً على مستوى الإنتاج الحالي (2.48) مليون برميل، وهو ما يمثل نسبة (10.7%) من الاحتياطيات العالمية كما هو المعروف طبقاً لإحصاءات منظمة أوبك[36].

ويتميز النفط العراق بعدة خصائص هي:

1) العمر والاحتياطي[37].
2) الإنتاجية[38].

([34]) المصدر السابق، ص444.

([35]) يقسم هذا الاحتياطي على الحقول الآتية: أ) الحقول العملاقة جدا، وتضم سبعة حقول (غرب القرنة الأول والثاني، الرميلة الشمالي والجنوبي، مجنون، كركوك، شرق بغداد، الزبير، ابن عمر). إن مجموع احتياطي هذه الحقول يبلغ (104) مليار برميل ويمثل 73٪ من الاحتياطي العراقي. ب)الحقول العملاقة، ومجموع الاحتياطي لهذه الحقول يقدر بـ (32) مليار برميل، ويمثل 22٪ من الاحتياطي العراقي. ج) الحقول الأخرى، ويبلغ مجموع هذه الحقول الصغيرة (51) حقلا، ويقدر ما فيها بـ (7) مليار برميل، وتمثل 5٪ من الاحتياطي العراقي. للمزيد انظر: فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، دار الغد، 2012، ص 262–263.

([36]) من المفارقة إن هنالك أربعة دول في العالم يتجاوز عمر الاحتياطي النفطي فيها أكثر من (100) عام وهي بالإضافة إلى العراق كل من العربية السعودية والكويت فضلاً عن الإمارات العربية المتحدة.

([37]) تشير معلومات وزارة النفط العراقية في سنة 2011م، إلى أن الاحتياطي وصل إلى (143) مليار برميل، وتقدر الأوساط الأمريكية الاحتياطيات المؤكدة الأخرى بحدود (400) مليار برميل، وإذا ما جرى اعتماد (75٪) من هذا الاحتياطي، فأن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع إلى (275) مليار برميل ما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية، وبنسبة (21٪) من الاحتياطي العالمي. للمزيد انظر: د. عبد علي المعموري ود. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص234.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

3) انخفاض التكاليف[39].

وهذا ما يؤكد إصرار الغرب على التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون العراق، وفي رسم سياسته، وجغرافيته منذ معاهدة سايكس – بيكو وليومنا هذا.

وبعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003م، وجه مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتأريخ 8 أيار – مايو سنة 2003، جاء فيها بأن الدولتين المذكورتين والشركاء في التحالف، سوف تتقيد بشكل صارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وسوف تعمل من أجل ضمان حماية النفط العراقي واستخدامه لمصلحة الشعب العراقي. واستجابة لتلك الرسالة، صدر قرار مجلس الأمن 2003/1483، وتقرر في الفقرة (20) منه أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية، وأن تودع العائدات من تلك المبيعات في صندوق تنمية العراق.

ومن هنا جاءت أول مسودة لقانون النفط في العراق سنة 2004م، بطلب من إدارة بوش الابن لشرعنة السيطرة على هذا المرفق الحيوي عن طريق خصخصته[40].

إذ قامت الحكومة العراقية بفتح باب المناقصات إمام (35) شركة أجنبية بغرض تطوير الحقول النفطية واستثمارها بالشراكة، من أجل مضاعفة الإنتاج ليبلغ (4،5) مليون برميل يومياً سنة 2013م، لكن لجنة الخبراء الأمريكيين المقيمين في وزارة النفط العراقية قلصت عدد

([38]) تمتاز الآبار العراقية بارتفاع إنتاجية أباره بشكل عام، وهي تقف في مقدم الآبار ذات الإنتاجية العالية على مستوى العالم، وتصل إنتاجية الآبار العراقية كمتوسط عام إلى (4526) برميل يومياً وهي اقل بقليل من الآبار السعودية والتي تصل إلى (4533) برميل يومياً. للمزيد انظر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط العراقية، الدائرة الاقتصادية والمالية، دراسة غير منشورة، 2002، ص25. نقلاً عن المصدر السابق، ص238.

([39]) يمتاز أيضاً النفط العراقي بانخفاض تكاليف الإنتاج في مناطق العالم الأخرى، فهي لا تتجاوز (1.5) دولار أمريكي للبرميل الواحد، وتعد من أوطأ الكلف في العالم. للمزيد انظر: المصدر السابق، ص240.

([40]) كانت سلطة الائتلاف قد تبنت سياسة تشجيع دخول شركات النفط العالمية إلى قطاع النفط العراقي، ولكنها لم تفعل شيئاً ملموساً لتنفيذ تلك السياسة. وفي الوقت نفسه، منعت وزارة النفط عن القيام بأي استثمار لتطوير حقول نفط جديدة، وذلك للإبقاء على الباب مفتوحة أمام إمكانية فتح قطاع النفط العراقي أمام الاستثمار الأجنبي. للمزيد أنظر: علي عبد الأمير علاوي،احتلال العراق، ترجمة: عطا عبد الوهاب، ط/2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص385.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الشركات إلى ثمانية شركات[41]. وتم في شهر آب – أغسطس سنة 2006م، أعداد مسودة جديدة لقانون النفط والغاز، ثم أعدت مسودة أخرى في شهر كانون الثاني – يناير سنة 2007م، والتي في الآخر صادق عليها مجلس الوزراء العراقي في حزيران – يونيو من السنة ذاتها والذي بدوره أرسلها إلى مجلس النواب لإقرارها[42]. وبعد فشل الأخير تم إرسال مشروع قانون جديد للنفط والغاز سنة 2011م، من مجلس الوزراء لمجلس النواب، وانتهت دورته سنة 2014م، ولم يتم إقراره مره ثانية.

كما يقوم هذا القانون على مايلي[43]:

أ) تقاسم الإنتاج والإرباح بين الشركات الأجنبية والجانب العراقي.

ب) توزيع عائدات الحكومة العراقية على المحافظات تبعاً للكثافة السكانية.

ت) يسمح القانون لحكومات الأقاليم بمنح امتيازات التنقيب والتعاقد مع الشركات الأجنبية لهذا الغرض.

ث) يسمح القانون للأقاليم ذات الحكم الذاتي بإدارة مصادرها النفطية بشكل مستقل عن السلطة المركزية.

ج) يحق لشركة نفط العراق الوطنية حصرية الإشراف والإدارة لـ (17) حقل نفطي من أصل (80) حقل نفطي موجودة بالعراق. ولكن هذا الإشراف لا يشمل الأصول المالية، مما يسمح بتلزيم أكثر من (70%) من حقول النفط المكتشفة إلى الشركات الأجنبية[44].

([41]) د. أرشد مزاحم مجبل الغريري، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكتاب الأكاديمي، عمان/ الأردن، 2012، ص 179.

([42]) تناولت هذه المسودة مسألتين هامتين الأولى إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية ومنحها الأولوية في العمليات النفطية، والثانية الاستعانة بالشركات الأجنبية على أساس عقود المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة. كما تضمنت المسودة أربعة ملاحق بشكل جداول، الجدول الأول يتناول الحقول المنتجة وعددها (27) حقلاً. والجدول الثاني يتناول الحقول غير المنتجة والقريبة من الإنتاج وعددها (25) حقلاً. إما ما تبقى من حقول فبلغت (26) حقلاً أدرجت في الملحق رقم (3) تحت عنوان الحقول الغير منتجة والبعيدة من عقد الإنتاج. وتضمن الجدول الرابع ما سمي بالرقع الاستكشافية وعددها (65) رقعة، والجدولان الثالث والرابع هما المعنيان بعقود المشاركة مع الشركات الأجنبية والقطاع الخاص. للمزيد أنظر: محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في المعاهدة الأمريكية العراقية في ضوء الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (بحث مقدم إلى ندوة الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة على ضوء إعلان المبادئ إبعادها ونتائجها، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، بغداد، 2008)، ص220.

([43]) المصدر السابق، ص188.

([44]) من الجدير بالذكر أن ما يسمى بإقليم كردستان (أي محافظات شمال العراق الثلاث)، قد بدأت بالفعل ممارسة هذا الحق من هذا القانون في منح امتيازات الحفر والتطوير لشركات أمريكية وكندية وإماراتية. علماً أن أكراد الشمال هم أكثر المتحمسين لإقرار قانون النفط الذي كما هو واضح يقسم العراق ثرواتياً بعد أن تم تقطيعه جغرافياً.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

لقد جعلت إدارة بوش الابن إقرار قانون النفط والغاز واحدة من (18) نقطة مرجعية من أجل نجاح حكومة المالكي [45].

كما يعد غموض بعض فقرات ومصطلحات القانون، فان عقد التنقيب والإنتاج المذكور بالقانون المقترح، قد يكون مسمى آخر لعقد المشاركة في الإنتاج، وهو في الأغلب الأعم، العقد الأعلى كلفة والأطول مدة بين العقود النفطية.

وإجمالاً يمكن القول أن هذا القانون يعيد مرفق النفط إلى عهد الاحتكار والنهب الامبريالي في أوائل الثلاثينيات، وعليه انه لا يحقق المصالح الوطنية العراقية. فضلاً عن إن جوهر القانون يتعلق ببعض مواد الدستور المبهمة والمختلف على تفسيرها، وان الدستور نفسه عرضة للتعديل حسب المادة (142) منه، على الرغم من صعوبة ذلك، فالأولى الاتفاق أولا على الدستور وموارده ذات الصبغة الاختلافين.

أما عن ماجاء في دستور جمهورية العراق (لعام 2005) [46]، فقد جاء في المادة (1) منه، بان "جمهورية العراق دولة اتحادية مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق".

واختصت المواد الآتية بالنفط والغاز:

- المادة (111) : النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.
- المادة (112):

أولا– تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون .

ثانيا– تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

- المادة (114). تكون الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم.
- المادة (115): كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما.

وكما تمت الإشارة له سابقا، فان معالجة عقود استخراج النفط والموارد الطبيعية الأخرى غير مدرجة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، أو الاختصاصات المشتركة، في الدستور.

أن غموض المواد الواردة في الدستور ذات العلاقة بالنفط والغاز، لا يمكن أن تكون بعيدة عن سياسة الهيمنة الأمريكية على النفط العراقي، إذ جاء الدستور ليوزع الموارد النفطية على الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط. ومن المعروف أن المحافظات المنتجة للنفط تتركز بصورة رئيسة في

([45]) **محمد سميح حميد، مصدر سابق، ص**221.

([46]) **جمهورية العراق، مجلس الوزراء، دستور جمهورية العراق، ط**/2، **نيسان** 2006.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

شمالي العراق وجنوبه، مما يثير شهية هذه المحافظات لتتحول إلى أقاليم، آخذين بنظر الاعتبار أن إقليم كردستان العراق موجود بحكم الأمر الواقع وتم الاعتراف به دستورياً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والمادة (117) من الدستور[47].

واستنادا إلى تفسير هذه المواد من قبل مسؤولي إقليم كردستان المتعارض مع رأي وزارة النفط في الحكومة الاتحادية، فقد قام الإقليم بتوقيع عقود عدة للتنقيب عن النفط واستخراجه مع شركات أجنبية[48]، منها شركات أمريكية (اكسون موبيل)، وان قسما من هذه العقود يقع في ما اصطلح عليه بـ (الأراضي المتنازع عليها) لاسيما في أراضي محافظة نينوى.

كما قامت سلطات الإقليم بمنع السلطات الاتحادية في العمل في مناطق أخرى تقع تحت مسؤولية شركة نفط الشمال الحكومية الاتحادية، كما هو في قبة خرمالة التي تقع ضمن حقل كركوك[49].

ولم تكتف سلطات الإقليم بذلك، بل عمدت إلى مد أنبوب لتصدير النفط المستخرج إلى تركيا، دون موافقة الحكومة الاتحادية، فضلا عن قيامها بتصدير (تهريب) النفط إلى كل من تركيا وإيران بواسطة الناقلات الحوضية.

إما عن النفط في الاتفاقية الأمريكية العراقية، فأن الغريب في هذه الاتفاقية هو عدم ذكر كلمة النفط سوى ثلاث مرات في نص بلغ عدد كلماته حوالي الستة الآلف، والتي جاءت ضمن البنود الخاصة بالتعاون في المجالات الاقتصادية، والأغرب من ذلك أيضاً ما إثارته بنية الاتفاقية

([47]) هنا عند استعراض إحكام الدستور حول النفط، تتوضح الإبعاد المستقبلية لاستعمال النفط لتهيئة البنى الاقتصادية لمشاريع دويلات تتولد عن الأقاليم المنتجة للنفط غير قادرة سياسياً وفنياً ومالياً على استثمار النفط، وبذلك تكون الثروة النفطية تحت هيمنة الاحتكارات النفطية الدولية القادرة على استثمار النفط. للمزيد انظر: باسل يوسف بجك وآخرون، إستراتيجية التدمير، ط/1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006. ص623.

([48]) أن تلك العقود لم تحظ بموافقة الحكومة الاتحادية واعتراضها فحسب، بل أن ذلك طال الجماعات الكردية المعارضة داخل الإقليم. فقد ذكر أحد أعضاء لجنة الطاقة في برلمان كردستان عن كتلة التغيير، بأن النسبة التي منحها الإقليم لشركات النفط الأجنبية في إطار عقود المشاركة في الثروة النفطية ليس لها نظير في أية دولة أخرى. للمزيد انظر: جريدة الصباح، بغداد 2011/1/17.

([49]) أن حكومة إقليم كردستان تستند في اجراءاتها تلك إلى ما جاء في المادة (112– أولا) من الدستور التي تم الإشارة إليها سابقا، والتي تنص في الجزء الأول منها ""تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة" ...، وهي تجادل بان هذه المادة بمنطوقها الحالي تعطي الحق في إدارة الحقول المستقبلية إلى حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة (**فهي حقول غير حالية**)، مع حرمان الحكومة الاتحادية من الاشتراك في تلك الإدارة. وهي في الوقت الذي تستند فيه إلى الفقرة (أولاً) من هذه المادة، إذا كان الأصل هو الالتزام الحرفي بالدستور – فإنها تتجاهل ما جاء في الفقرة (ثانياً) منه، والتي تدعو إلى تنسيق رسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز مع الحكومة الاتحادية، ولكنها لا تمانع من دفع مبالغ النفط المصدر إلى الخزانة المركزية بعد استقطاع استحقاقات الشركات الأجنبية (وهي استحقاقات كبيرة ومبالغ فيها وغير معلنة). للمزيد انظر: طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص472.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

التي خلت من أي قسم خاص بهذا الموضوع الاستراتيجي، على الرغم من تضمنها أقساماً عديدة لقضايا أقل أهمية. كما ورد من إلزام الطرف الأمريكي نفسه بدعم جهود العراق بهدف استثمار موارده بهدف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. ذلك في نصوص تأويلية لا توضح ولا تحدد معنى الدعم ومجالاته والياته وكيفيته، وخلافاً لما جاء في أقسام أخرى ذكرت فيها تفاصيل دقيقة يمكن الاستغناء عنها.

رغم ذلك، أن التدقيق في نصوص الاتفاقية يظهر ما اخفي من مرجعية تحدد مصير النفط العراقي، وتمنع في نفس الوقت أية حكومة عراقية من التفكير في العودة إلى زمن التأميم، ويؤكد ذلك ما ورد في الاتفاقية عن التزامات عراقية تجاه النظام العالمي[50]، وبخاصة الشريك الأمريكي. وكذلك ما جاء من نصوص بشأن صلاحيات الحكومة العراقية في مجال تنفيذ الاتفاقية نفسها. وبذلك تتيح الاتفاقية الفرصة للحكومة العراقية لشرعنة الإجراءات التي اتخذتها خلال السنوات الماضية بهدف ترجمة الرؤية الأمريكية المعلنة في الجانب النفطي، وكذلك على القوانين والقرارات والاتفاقات التي يمكن أن تصدرها أو تبرمها مستقبلاً. ومهما يكن من تأويل وإبهام في النصوص ثمة اتجاهات ثلاث حددتها الاتفاقية.

أ) الإطار العام الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين بغداد وواشنطن. لتحديد الآليات التي تحكم عمل الاقتصاد العراقي. ذلك عبر عدة مسارات متصلة منها:

- ❖ بناء اقتصاد عراقي مزدهر ومتنوع ومتنام ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي.
- ❖ دعم جهود العراق لاستثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ❖ إدامة حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة التبادل الثنائية مثل أنشطة الترويج التجاري.
- ❖ الوصول إلى برامج مصرف التصدير والاستيراد.

ذلك يعني أن الحكومة العراقية ملتزمة بشرط المنظمات الاقتصادية الدولية، وبخاصة أمام الاستثمارات الأجنبية داخل العراق، كما تعني أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعطي ميزة الدولة الأكثر رعاية في المجالات المذكورة، كما يلاحظ أن الاتفاقية قد وفرت للطرفين العراقي والأمريكي آلية ثنائية لضمان ومراقبة تنفيذ ما جاء فيها، بما في ذلك ملف التعاون الاقتصادي، عبر لجنة تنسيق عليا تجتمع بصفة دورية، فضلاً عن لجان مشتركة أضافية ستشكل حسب ما تستدعي الظروف، وكجزء من تطبيق الرؤية الأمريكية للانفتاح الاقتصادي العراقي، سيكون ضخ النفط من العراق إلى مصافي التكرير في مدينة حيفا في فلسطين المحتلة جزءاً من المشاريع المتوقع تنفذيها في ظل الاتفاقية، بحسب ما ذكرته صحيفة " هاآرتس " الإسرائيلية، نقلاً عن مسؤول في وزارة الدفاع من أنه سيتم نقل النفط من مدينة كركوك، حيث ينتج نحو (40%) من النفط العراقي، عبر الموصل والأردن ليصل إلى إسرائيل.

ب) خصخصة النفط بحجة التنمية. أن الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني – يناير سنة 2009م[51]، ستحرر السلطة العراقية من القيود التي فرضها مجلس الأمن طوال العقدين الماضيين، وبالتالي ستكون نظرياً حرة في إدارة شؤون الدولة، وستمارس سلطاتها الكامل

([50]) **نص الاتفاقية العراقية – الأمريكية " اتفاقية سحب القوات"، وزارة الخارجية العراقية.**

([51]) **د. أرشد مزاحم مجبل الغريري، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، مصدر سابق، ص** 179.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

على قطاع النفط. أما واقعياً، فتشكل الاتفاقية تتويجاً لمجموعة الإجراءات والقرارات التي اتخذها الطرفان على الصعيد النفطي خلال السنوات الماضية، والتي تأسست على رؤية سلطة الاحتلال التي حكمت العراق حوالي أربعة عشر شهراً بعد احتلال بغداد، وتقوم هذه الرؤية التي تبنتها مختلف التشكيلات الحكومية العراقية على ضرورة خصخصة العمل في مجال النفط، وعقد اتفاقيات لتقاسم الإنتاج لتطوير القطاع النفطي، وإعطاء الأولوية إلى شركات النفط الأمريكية، كما أن الاتفاقية تتوافق مع ما جاء في الدستور العراقي، الذي ينص على أن " الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط سترسمان السياسات الإستراتيجية الضرورية لتطوير الثروة النفطية والغاز الطبيعي لجلب المنفعة الأكبر للشعب العراقي، اعتماداً على أكثر التقنيات تطوراً فيما يخص مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار ". وبحسب الأجواء التي أحاطت بإقرار الاتفاقية الأمنية في مجلس النواب العراقي، مقدمة لإقرار قانون النفط المتعثر، والذي ينهي سيطرة الدولة على هذا القطاع، وينص بشكل صريح على فتح الباب إمام الاستثمارات الأجنبية[52].

ج) تعطي الاتفاقية الشركات الأجنبية، وبخاصة الأمريكية، فرصة الحصول على الحصة الأكبر من النفط الذي ازدادت تقديرات حجم الاحتياطات المتاحة إلى (350) مليار برميل، ما يعادل ثلاثة إضعاف الاحتياطات المؤكدة حالياً، كما أنه يتجاوز الاحتياطات السعودية المقدرة بنحو (264) مليار، والإيرانية البالغة نحو (137) مليار.

إن تحقيق الأهداف والخلفيات غير المعلنة في الاتفاقية يتوقف على مجموعة عوامل متصلة بالوضعين الأمني والسياسي، فعدم الاستقرار الأمني وعجز الحكومة المركزية وقبلها قوات الاحتلال على حماية حقول النفط وأنابيبه تبقى مسألة مهمة في هذا الإطار.

ومن الناحية السياسية، ستكون الخلافات بين السلطة المركزية في بغداد وحكومة ما يسمى إقليم كردستان حول شرعية الأخير بتوقيع اتفاقيات منفصلة مع شركات أجنبية دون موافقة أو حتى إشعار وزارة النفط في بغداد بذلك، محدداً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي في حقول الشمال. كما أن التحدي الآخر يظهر في عدم وضوح أوجه إنفاق عائدات النفط، إذ يشك كثيرون في توجيه هذه العائدات لتمويل الاحتلال الأمريكي، فيما تصر الحكومة على إنها ستخصصها للنهوض بالبنية الأساسية للبلاد، ولتحسين الخدمات العامة وتسديد الديون.

وأخيراً وبعد أكثر من ثلاثة عشرة سنة من الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالرغم من كل المشاريع وعقود التراخيص النفطية، لم يتمكن العراق من القفز على رقمه القياسي في تصدير النفط والذي بلغ (3،9) مليون برميل يومياً في سنة 1980م[53]، إي قبل قيام حرب الخليج الأولى.

فضلاً عن انه لم يستطع تجاوز معدل التصدير قبل الاحتلال. أي خلال فترة العقوبات الاقتصادية وما رافقها من تداعيات، إذ وصل الإنتاج العراقي في الربع الأول من سنة 2003م، إي قبل الاحتلال الأمريكي له إلى (2،840) مليون برميل يومياً[54]. على الرغم من كل الإمكانيات المالية والفنية المتوفرة حالياً.

([52]) المصدر السابق، ص180.

([53]) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص506.

([54]) كان ذلك بمعدل (900) الف برميل يومياً لشركة نفط الشمال و (1,940) مليون برميل يومياً لشركة نفط الجنوب.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ومن جهة نظرنا أدى احتلال العراق إلى زيادة في أسعار النفط العالمية، إذ شكل طفرة غير مسبوقة، إذ ارتفع معدل سعر البرميل الواحد من النفط من (31،41) دولار في سنة 2004م، إلى أكثر من (120) دولار للبرميل سنة 2013م.

الخاتمة

كما نعرف إن العراق كدولة يعد وفق الإحصاءات والتقارير العالمية ثاني اكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم. عليه كان لهذا المخزون الهائل تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على بينة الأمن الوطني العراقي، وتجلى ذلك في مواضع عدة كان بدايتها في إقدام المملكة المتحدة على احتلال العراق سنة 1918م، وما رافق ذلك من نظام انتداب وإجبار العراق على التوقيع على العديد من المعاهدات والاتفاقيات معها وذلك من اجل استثمار الموقع الإستراتيجي للعراق بالإضافة إلى مخزونه النفطي. ومن ثم التوترات الداخلية التي شهدها العراق ما بين حكومته والحركات الكردية المطالبة بالانفصال وضم كركوك إليها وهي من أكبر المدن النفطية العراقية، بالإضافة إلى النزاع الحدودي مع إيران من أجل الحقول والآبار النفطية المشتركة الأمر الذي نتج عنه اندلاع حرب الخليج الأولى التي استمرت قرابة الثمانية سنوات، كما كان للنفط الأثر الأبرز في اتخاذ العراق قراره في اجتياح الكويت سنة 1990م، نتيجة إقدام الأخيرة على سرقة نفطه فضلاً عن إنتاج نفط خارج حصتها في أوبك الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط عالمياً. ولا يمكننا إن نسى أو نتغافل عن دور النفط كهدف رئيسي لإقدام الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق واحتلاله سنة 2003م. إما عن صراع النفط ما بعد الاحتلال فشهدنا أيضاً كان له الأثر الأبرز في الصراع الدائر بين الحكومة المركزية في بغداد وبعض المليشيات المتنفذة في المحافظات الجنوبية من جهة، والصراع الدائر أيضاً بين الحكومة المركزية وتنظيم (داعش) الإرهابي من اجل الهدف ذاته لكنه في محافظات الوسط والشمال.

عليه يمكن إن نستنتج ما يأتي:

1. إن قيمة النفط الإستراتيجية في السياسة العالمية تفوق قيمته الاقتصادية.
2. إيمان المحافظون الجدد باستخدام القوة إذا اقتضى الأمر لتحقيق أهدافها.
3. من خلال استعراض الحرب الأمريكية على الإرهاب نجدها ماهي إلا إستراتيجية للسيطرة على نفط الشرق الأوسط.
4. يعد النفط العامل الأساس في حرب الخليج الثالثة حرب احتلال العراق سنة 2003م.
5. إن المواد الواردة في الدستور العراقي لسنة 2005م، الخاصة بالنفط ماهي ألا وسيلة تؤدي إلى إضعاف وحدة العراق وخلق المشكلات فيه.
6. أخيراً إن النفط كان وما زال له الدور الأكبر في زعزعة الأمن الوطني العراقي لما يمتلكه العراق من مخزون هائل بالإضافة إلى انخفاض أسعار استخراجه مقرونة بغيرة من الدول.